

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن في قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وطلب مني أن أقدم إليه كل ستة أشهر تقريرا عن تنفيذ هذه الولاية، في موعد غايته ٤٥ يوما قبل تاريخ انتهائها. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجذت منذ تقريبي الأخير المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/202) والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، ويطرح عناصر أخرى لحظتها الدعم.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضع توافق الآراء السياسي الهش في هايتي موضع الاختبار العسير في أعقاب تصويت مجلس الشيوخ في ١٢ نيسان/أبريل على توجيه اللوم لحكومة رئيس الوزراء جاك ادوارد الكسيس. واستلزم الأمر أربعة أشهر من التفاوض للتوصل إلى موافقة تشريعية على ميشيل دوفيفيير بيير - لويس، الذي خلفه في المنصب، عاشت هايتي خلالها بغير حكومة تؤدي عملها كاملا. وسيكون من الضروري بذل المزيد من الجهود لاستعادة وتعزيز التعاون بصورة أكبر فيما بين التجمعات السياسية.

٣ - وقد تم توجيه اللوم للحكومة بعد ستة أيام من المظاهرات التي تزايدت في عنفها على مدار الفترة من ٣ إلى ٩ نيسان/أبريل. وبدأت الاحتجاجات بوصفها تعبيرا عن الإحباط العام الذي أشعله الازدياد السريع في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، مما فرض معاناة شديدة على فقراء البلد. ولكن، وكما كشفت الأحداث، بات واضحا من مستوى المظاهرات



وحجمها أنه كان يجري استغلالها عمدا لتحقيق طائفة واسعة من الأهداف السياسية أو الجنائية أو المالية.

٤ - وقد خفت الاحتجاجات إلى حد كبير بعد نداء للترام الهدوء وجهه الرئيس بريفال في ٩ نيسان/أبريل. وبعد ذلك بثلاثة أيام، اعتمد مجلس الشيوخ اقتراحا بتوجيه اللوم، بدعوى أن الحكومة لم تعمل بفعالية للسيطرة على تكاليف المعيشة. وفي اليوم نفسه، أعلن الرئيس بريفال برنامجا قصير الأجل لإعانات الدعم على الأرز المستورد وعن خطة متوسطة الأجل لإحياء الإنتاج الزراعي الوطني.

٥ - واستجابة لمقتضيات الدستور سعى الرئيس في الأشهر التالية للحصول على موافقة تشريعية لمن يخلف رئيس الوزراء الكسيس. حيث استمر الأخير يضغط بمهمة تصريف شؤون الحكم الجارية. وفي ١٢ أيار/مايو و ١٢ حزيران/يونيو على التوالي، رفض مجلس النواب "لأسباب فنية" تعيين إريك بيير، وهو مسؤول كبير في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وكذلك روبرت مانويل مستشار الرئيس. وأخيرا، نال المرشح الثالث للرئيس بريفال، ميشيل دوفيفير بيير لويس، موافقة مجلس النواب في ١٧ تموز/يوليه، وتم موافقة مجلس الشيوخ في ٣١ تموز/يوليه. وفي وقت كتابة هذا التقرير كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يجريان مشاورات مع مجموعة واسعة من الفعاليات السياسية من أجل تشكيل حكومة جديدة وبناء تأييد داخل البرلمان لصالح "بيان سياسة الحكومة" ويلزم، وفقا للدستور، أن توافق عليه أغلبية مطلقة في كلا المجلسين.

٦ - وظلت الديناميات البرلمانية تعمل بسلاسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتسم النشاط في مجلس النواب معظم الوقت بالمناقشات الساخنة في كثير من الأحيان بشأن مزاعم الفساد وسوء الإدارة، ثم تصاعدت لتصل إلى حادثة إطلاق نار في ١ نيسان/أبريل. ومع ذلك، فقد ظهر منتدى البرلمانيين التقدميين في الأشهر الأخيرة بوصفه آلية متماسكة نسبيا، وقام بدور هام في تسهيل تصديق البرلمان على بيير لويس. إما في إطار مجلس الشيوخ، ففي حين أن مجموعة من ١٦ من أعضائه عملوا معا لتوجيه اللوم لرئيس الوزراء الكسيس، إلا أن عددا منهم ترك مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو عند انتهاء ولايتهم. وهكذا فإن مجلس الشيوخ، الذي يشمل ٣٠ مقعدا يعمل حاليا، ب ١٨ عضوا عاملا فقط، منهم ١٦ عضوا يجب تواجدهم لاكتمال النصاب القانوني المطلوب دستوريا. ولم يتحدد موعد حتى الآن لانتخابات مجلس الشيوخ، التي كان ينبغي إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٧ - وأدت أزمة نيسان/أبريل إلى أمور شتى منها تأجيل مؤتمر رفيع المستوى للمناخين لإطلاق ورقة استراتيجية الحد من الفقر، كان مقررا عقده يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل في

بور - أو - برانس، ولكن تم إلغاؤه بعد توجيه مجلس الشيوخ اللوم للحكومة. كما أعاقت فترة عدم الاستقرار السياسي التي تلت ذلك إحراز تقدم في عدد من المشاريع الإنمائية ومشاريع إصلاح الخدمة المدنية الأخرى. وفي غضون ذلك، أعمقت العملية التشريعية إلى حد كبير إذ لم تتمكن الحكومة، بوصفها حكومة تصريف الأعمال، من تقديم أي مشروع قانون، بما في ذلك مشاريع قوانين أساسية من قبيل مشروع الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٨. ويؤمل أن يتيح تشكيل حكومة جديدة فرصة لوضع هذه العمليات على المسار الصحيح من جديد ومعالجة المسائل الأخرى التي طال عليها الأمد. ويبين "ميثاق إدارة الحكم" الذي أعدته الأحزاب السياسية لتنظر فيه السلطة التنفيذية الخطوط العريضة لصيغة ممكنة لتعزيز التعاون بين الحكومة بجميع فروعها والأحزاب السياسية، ويطرح أيضا قائمة بعدد من الأهداف التي يمكن توحيها من خلال العمل المشترك. ومن بينها اقتراح بالسعي إلى تحقيق توافق في الآراء لدعم تعديل بعض الأحكام الواردة في دستور عام ١٩٨٧ وتعديها بعض الأوساط مثيرة للمشاكل.

الانتخابات

٨ - من المقرر إجراء العديد من العمليات الانتخابية في السنوات الثلاث المقبلة على أساس الجدول الزمني الذي يحدده الدستور. وبالإضافة إلى التأخر في إجراء انتخابات لثلث مجلس الشيوخ، سيشمل ذلك انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٩ لتجديد مجلس النواب وانتخاب ثلث ثان في مجلس الشيوخ، وكذلك انتخاب مسؤولي البلديات والمسؤولين المحليين. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠.

٩ - واعتمدت السلطة التشريعية، في ٩ تموز/يوليه، القانون الانتخابي الجديد، الذي صاغه المجلس الانتخابي المؤقت وقدمته الحكومة إلى البرلمان في شباط/فبراير، ثم نشرته في ٢٥ تموز/يوليه. ويطرح القانون عددا من التغييرات الهامة، بما في ذلك زيادة عدد مراكز الاقتراع، وإمكانية زيادة عدد النواب من ٩٩ ليصل إلى ١٤٢ نائبا، وإضافة إلى حكم بإدراج أوراق التصويت البيضاء ضمن نتائج الانتخابات، واتخاذ تدابير لزيادة الشفافية في العملية الانتخابية وتحسين الامتثال لدستور هايتي. وفي الوقت ذاته، أسفر استكمال قوائم الناخبين الذي يقوم به حاليا المكتب الوطني لتحديد الهوية في هايتي، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، عن تسجيل أكثر من ٥٧٠.٠٠٠ ناخب حتى الآن من واقع الحد الأقصى الذي يقدر بنحو ٧٠٠.٠٠٠ ناخب جديد محتمل.

١٠ - وقد شرع المجلس الانتخابي المؤقت في إجراء استعراض شامل للهيكل والموارد القائمة، على كل من المستويين المركزي والمحلي، في ضوء أحكام القانون الجديد. وسيطلب

الشرط الجديد بوجود مركزٍ تصويت على الأقل في كل قسم محلي تحديد أكثر من ٥٤٠ مركزاً انتخابياً جديداً في جميع أنحاء البلد، مما يتجاوز المراكز القائمة البالغ عددها ٨٢١ مركزاً. وتقوم البعثة في حدود قدراتها وولايتها بتقديم الدعم التقني والأمني واللوجستي لتسهيل هذه العمليات، كما تقف على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من المساعدة على النحو المطلوب.

ثالثاً - الدعم المؤسسي وتعزيز مقومات الدولة

١١ - استمرت البرامج الثنائية لتعزيز مختلف الوزارات طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ووضعت حكومة الكسييس خطة للدولة مدتها ست سنوات لتنفيذ الإصلاح الإداري، على النحو المشار إليه في تقريره السابق. ومع ذلك، أحرز تقدم محدود في هذه المشاريع الواسعة النطاق لتحديث الدولة، ولا تزال الوزارات تعاني من نقص خطير في الكوادر المؤهلة وفضلاً عن الموارد المحدودة. وسيلزم بذل مزيد من الجهود لتنفيذ برنامج عملي، في إطار خطوط زمنية ومؤشرات تقدم محددة، لتعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية والتصدي للأخطار التي تهدد نوعية حياة شعبها. ويمكن أن يتيح تشكيل حكومة جديدة فرصة لاستكشاف ما إذا كان ينبغي بذل المزيد من الجهود المتناسقة لتعزيز قدرات الوزارات الرئيسية، استناداً إلى تحسين التنسيق حسب الاقتضاء بين السلطات الوطنية، والجهات المانحة الثنائية، والبعثة ومنظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل مع قيادة كل من مجلسي البرلمان في تقديم الخبرة والمساعدة التقنية لتعزيز القدرات التشريعية. كما يسرت برامج التوعية البرلمانية والبلدية في جميع المقاطعات العشر من خلال تنظيم منتديات في كافة أنحاء البلد حول العلاقات بين أعضاء البرلمان والمسؤولين المحليين المنتخبين. وعلى الصعيد المحلي، واصلت البعثة مساعدة وزارة الداخلية والحكومة المحلية في تقديم المساعدة التقنية إلى المجالس البلدية بشأن جوانب الإدارة العامة من قبيل الميزانية والمالية والإدارة والحفوظات. كما قدمت البعثة الدعم لبرامج التدريب والحلقات الدراسية والاجتماعات الجماهيرية المحلية بالبلديات في جميع أنحاء البلاد. واستناداً إلى جملة أمور، منها تمويل المشاريع ذات الأثر السريع، ساندت البعثة مجموعة متنوعة من المشاريع الكثيفة الاستخدام للعمالة والمدرة للدخل في المجتمعات المحلية، إضافة إلى تدريب السلطات المحلية على تعزيز الإدارة المالية والإدارة العامة.

١٣ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتعزيز إدارة الحدود. وفي ١٨ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة الرئاسية لتنمية الحدود أول اجتماع لها منذ

شباط/فبراير ٢٠٠٨. وعرض رئيس اللجنة مشروع مرسوم باستحداث مجلس تنسيق وطني لإدارة الحدود، بحيث يقوم في حالة إنشائه بدور رئيسي في الترويج للأخذ بنهج متماسك ومتكامل لإدارة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة السلطات الهايتية على تجديد مرافق الجمارك والهجرة في مالباسي فيما يجري حالياً تشييد مجمعات جديدة على الحدود في بيلاديري واوانامينت، بدعم ثنائي. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تسهيل اجتماعات التنسيق الأسبوعية غير الرسمية مع السلطات الهايتية والدومينيكية المحلية في مالباسي واوانامينت.

رابعاً - الحالة الأمنية

١٤ - وُضع الشعور بالأمن، وهو العامل الجوهري في بناء ثقة الجمهور والمستثمرين، على محك اختبار خطير بفعل الاضطرابات التي وقعت في شهر نيسان/أبريل وازدياد حالات الاختطاف. وعلى الرغم من عدم وقوع مزيد من الاضطرابات المدنية الرئيسية بل وانخفاض حالات الاختطاف في شهر تموز/يوليه، فإن تلك الأحداث، بالإضافة لحوادث أخرى قصيرة شارك فيها عسكريون في نهاية تموز/يوليه، أبرزت مدى هشاشة البيئة الأمنية، وسلطت الضوء على ضرورة بقاء بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية على أهبة الاستعداد لمواجهة المواقف.

١٥ - وكانت اضطرابات نيسان/أبريل قد بدأت في الثالث منه في لي كيبى عندما تحولت مظاهرة سلمية، قام بها عدة مئات من الأشخاص ضد الارتفاع السريع لتكلفة المعيشة، إلى هجمات عنيفة ضد الحكومة والبعثة. ثم انتقلت الاحتجاجات، خلال الأيام التالية، إلى المدن الأخرى، بما فيها بور - أو - برانس. وفي العاصمة، أقام متظاهرون حواجز عند مفارق الطرق وأشعلوا النار في إطارات السيارات ونهبوا المحال التجارية والمنازل، مما أدى إلى وقوع عدة قتلى وكثير من الجرحى، فضلاً عن إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات. وجرت تعبئة جميع الإمكانات المتاحة من قوات الأمن الهايتية وأفراد البعثة العسكريين ووحدات منظمات الشرطة المتواجدين في بور - أو - برانس وفي المدن الكبرى الأخرى من أجل السيطرة على الوضع. وخلال الأيام التالية، استطاعوا فعلاً، ومع تجنب إلحاق أي أضرار موازية، احتواء أعمال العنف وتفادي خطر تعرض القصر الوطني لهجوم - بعد أن حاول اقتحامه عدة مئات من المتظاهرين - إضافة إلى المنشآت الرئيسية الأخرى، مع تفادي إيقاع أضرار تبعية قدر المستطاع.

١٦ - وفي تلك الأثناء، ازدادت حالات الاختطاف في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، بعد انخفاضها الحاد عام ٢٠٠٧، ولكنها مع ذلك لم تصل قط إلى مستوياتها في عام ٢٠٠٦.

ومنذ نجاح عمليات التصدي للعصابات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، يبدو أن عمليات الاختطاف أصبحت تتم أساساً بدافع الحصول على الفدية وهي محصورة بالمدن الكبرى في البلد. وعلى الرغم من أن بعض عمليات الاختطاف تبدو انتهازية الطابع، فإن عمليات أخرى تنفذها مجموعات منظمة. وقد تعاونت الشرطة الوطنية الهايتية مع البعثة للتصدي بفعالية لتلك الحالات، بما في ذلك ما تم بتحسين عمليات تقاسم المعلومات، وتقوية خلية مكافحة الاختطاف التابعة للشرطة الوطنية الهايتية ومضاعفة الدوريات، فضلاً عن تحسين سبل التواصل مع الجمهور. وتعمل الأمم المتحدة أيضاً مع الدول الأعضاء لتعزيز حصول الشرطة الوطنية الهايتية على دعم ثنائي متزايد ودعم القدرات المتاحة داخل البعثة، بما في ذلك ما يتم عبر نشر أفراد شرطة متخصصين. وإضافة لذلك، أُجريت اتصالات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بهدف الاستفادة من شبكتها في تحديد بعض الأخصائيين الذين يمكنهم أيضاً تقديم المساعدة. وبعد اعتقال عدة أشخاص من المشتبه بارتكابهم عمليات اختطاف، بمن فيهم منظمو العمليات فيما يبدو، انخفض عدد حالات الاختطاف في تموز/يوليه، فأصبح أقل من نصف المعدل الشهري للأشهر الستة السابقة. وإضافة لذلك، تعمل البعثة مع السلطات الهايتية على تحسين التنسيق بين الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي بغية التأكد من سرعة تقديم المختطفين للمحاكمة.

١٧ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، احتل أفراد سابقون من الجيش الهايتي مباني حكومية في كاب هايسيان وأوانامنت. ومع أن ذلك الحادث لم يشكل تهديداً أمنياً كبيراً، إلا أنه أثار بعض القلق لدى الجمهور العام. وجرت السيطرة على الوضع بصورة سريعة وسلمية بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة.

١٨ - وفيما لا تزال هايتي تتعرض لتهديدات لا تمتلك الشرطة الوطنية الهايتية بعد إمكانات التعامل معها، تضطلع قوات الأمن التابعة للبعثة بدور أساسي في ضمان الاستقرار. وفضلاً عن العمليات المحددة الأهداف، ظل العنصر العسكري في البعثة يقوم بدوريات منتظمة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على طول السواحل والحدود البرية، كما زاد من عمليات المراقبة الجوية التي يضطلع بها بنشر طائرة إضافية. وسيفيد نشر عنصر الشرطة البحرية بالقرب من الموانئ الرئيسية في زيادة استكمال تلك الجهود المتواصلة فيساعد على تعزيز الأمن، وبسط سلطة الدولة، وردع عمليات الاتجار وتعزيز الإيرادات التي تجبها السلطات الهايتية. وفي الوقت ذاته، ستبقى المبادرات التكميلية الثنائية والتعاون التكميلي عناصر حاسمة في ضمان فعالية هذا النشر الإضافي. كما تساهم وحدات الشرطة النظامية التابعة للبعثة مساهمة قيمة داخل المناطق الحضرية وحوّلها بتسييرها دوريات واضطلاعها بعمليات وأنشطة أمنية أخرى جنباً إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية.

١٩ - وأعيد إلى حد كبير تشكيل عنصر البعثة العسكري وعنصر الشرطة فيها على مدى السنتين الماضيتين ليتلاءم مع الظروف والأولويات المتغيرة في هايتي. ويرد تكوين العنصرين في مرفق هذا التقرير. وتضمنت هذه العملية التخفيض المطرد في عدد الجنود بواقع ٣٠٠ فرد في آب/أغسطس ٢٠٠٦، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، تبعه تخفيض آخر في آب/أغسطس من عام ٢٠٠٧ قدره ١٤٠ فرداً، بعد انتهاء العمليات الرئيسية في سيته سوليبي. وأدت التعديلات المقابلة في عنصر الشرطة إلى زيادة إجمالية بلغت تقريباً ٢٠٠ ضابط. وإضافة لذلك، جرى خلال فترة الـ ١٢ شهراً الماضية إعادة تشكيل قوة من ٥٠٠ فرد تقريباً، كانت مكلفة بحفظ الأمن في المناطق الحضرية، لتوفير قدرات أكبر في المجالات الرئيسية كالمهندسة وتسيير دوريات على الحدود.

٢٠ - وفي ضوء نطاق التغيرات التي سبق إجراؤها، والطلبات التي تلقتها قوات البعثة في نيسان/أبريل، لا يُنصح بإجراء أي إعادة تشكيل أخرى في الوقت الراهن. ولكن، مع عدم حدوث تدهور فادح في البيئة الأمنية، ينبغي للزيادة الكبيرة المقررة في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية خلال الأشهر الـ ١٢ القادمة (وهو ما سيرد وصفه أدناه) أن يمهد الطريق لكي تشرع في توليها المسؤوليات المهنية والجغرافية بصورة منتظمة ومتدرجة، إضافة إلى إعادة تشكيل مناسب لقدرات البعثة ذاتها. وستخضع هذه الاحتياجات للاستعراض المستمر.

الحد من أعمال العنف على مستوى المجتمعات المحلية

٢١ - واصلت البعثة تنفيذ برنامجها للحد من أعمال العنف داخل المجتمعات المحلية، الذي يركز على الدعم المؤسسي والمشاريع الكثيفة الاستخدام للعمالة، والرقابة على الأسلحة الصغيرة. وقُدِّم دعم لوجستي ومالي وتقني للجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتعزيز قدراتها. وأقيمت منتديات للمجتمعات المحلية في تسعة مجالات ذات أولوية حددتها الحكومة، وجرى التدريب على تصميم المشاريع وإدارتها لصالح ٦٠ موظفاً محلياً وقائداً من قادة المجتمع المحلي، من بينهم ١٩ امرأة.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت البعثة واللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تنفيذ سبعة مشاريع إضافية كثيفة الاستخدام للعمالة في المناطق المتضررة من العنف؛ وبلغ مجموع عدد المشاريع من هذا النوع منذ بداية العام ٢٠ مشروعاً. وقد أُنجزت المشاريع الستة الأولى التي وفرت عملاً لـ ٥٧٢ ٧ شخصاً، ولا يزال قيد التنفيذ ١٤ مشروعاً آخر، توفر العمل لـ ٦٠٠ ٣٠ شخص (تشكل النساء ٣٠ في المائة منهم). وفي ١٥ آب/أغسطس، كان ١٤٨ من العناصر المسلحة السابقة يتابعون دورة تدريبية مهنية مدتها ٩ أشهر، من المقرر انتهائها في تشرين

الثاني/نوفمبر، وسيلتحقون بعدها ببرنامج تلمذة مهنية في شركات محلية. وقد بدأت التحضيرات، بالتعاون مع الإدارة الوطنية للسجون، لتنفيذ برنامج تجربي لإعادة الإدماج قبل الإفراج عن السجناء. ومن المقرر بحلول نهاية آب/أغسطس أن يبدأ ١٠٠٠ سجين، منهم ٣٠٠ امرأة، دورة تدريبية لاكتساب المهارات مدتها ٣ أشهر. وجرى تطوير المركز السابق لإعادة الإدماج والتوجيه ليصبح مركز تدريب على اكتساب المهارات، ومن المقرر أن يلتحق به ١٢٠٠ من العناصر المسلحة السابقة ومن أعضاء في المجتمعات المحلية، بمن فيهم ٤٠٠ امرأة، لبدء دورة تدريبية مهنية أساسية في أيلول/سبتمبر مدتها ثلاثة أشهر. وفي تلك الأثناء، حصل ٢٤٥٠ شاباً من المناطق المتضررة من أعمال العنف على تدريب وعينوا سفراء للسلام في مجتمعاتهم.

٢٣ - وتواصلت حملة التعبئة والتوعية الاجتماعية التي أطلقتها البعثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وشملت أنشطة تعزز ثقافة للسلام واللاعنف عن طريق تهيئة مناسبات رياضية وثقافية، وحلقات عمل تشاورية وبرامج إذاعية تبث على موجات التضمين الترددي (أف أم) المحلية في جميع أرجاء هايتي. وعلاوة على ذلك، بدأت البعثة، بالاشتراك مع وزارة التعليم، مشروعاً نموذجياً لتوعية تلاميذ المدارس الابتدائية يعزز ثقافة اللاعنف لدى ٣٠٠٠٠ تلميذ في ٦٠ مدرسة.

٢٤ - كما واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة لوزارة العدل في إجراء الاستعراض الحالي للتشريعات المتعلقة بالأسلحة النارية وتطوير نظام تسجيل الأسلحة. وسيعيد النظام إصدار ٦١٠٠ ترخيص جديد إلى مالكي الأسلحة المسجلين، بحيث يستبدل نسخ التراخيص الأقل موثوقية الصادرة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، ويعيد تسجيل ٢٥٠٠٠ قطعة سلاح تم ترخيصها في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ وانتهى أجلها.

خامساً - إصلاح هياكل سيادة القانون

٢٥ - لا تزال عملية تعزيز قدرات مؤسسات سيادة القانون في هايتي أمراً جوهرياً من أجل استقرار البلد في الأجل الطويل. وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من التعقيدات التي خلقتها الحالة السياسية.

إصلاح الشرطة وتطويرها

٢٦ - وفقاً للنهج الواسع الذي حددته خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير المزيد من التقدم نحو تأهيل أفراد الشرطة الوطنية تأهيلاً مهنيًا، وتقوية جهاز الشرطة مؤسسياً وتطوير هياكله الأساسية. وبناء على الهدف المتوخى في خطة

الإصلاح، المتمثل بتدريب ١٤ ٠٠٠ ضابط وفحص سجلاتهم الشخصية بحلول عام ٢٠١١، فإن الشرطة الوطنية الهايتية تضم حالياً ٥٤٦ ٨ ضابطاً، تمثل النساء ٨,٥ في المائة منهم. وعلى الرغم من أن طلبه الفوج ١٩ أو دفعة المتدربين قد تخرجوا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فإن طلبه الفوج ٢٠، الذي يضم حوالي ٧٠٠ متدرب (تمثل النساء ١٢ في المائة منهم) لم يبدأوا تدريباً حتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بسبب التأخير في عملية التجنيد. وتجري حالياً عملية تجنيد الفوج ٢١ بهدف إتاحة المجال أمام الطلبة المجندين البدء بالتدريب قبل نهاية العام. وهكذا، من المتوقع أن يتخرج حوالي ٢٠٠ ١ طالب من مدرسة الشرطة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ويجري حالياً تكميل التدريب الأساسي الذي يتم في هايتي بمبادرات ثنائية لتوفير دورات متخصصة ومنح دراسية.

٢٧ - وفي تلك الأثناء، وبالإضافة إلى آليات الاستعراض الداخلية الخاصة بالشرطة الوطنية الهايتية، تنفذ البعثة مع الشرطة الوطنية عملية مشتركة لفحص السجلات ستوفر الأساس لمنح البعثة شهادات في مجال أعمال الشرطة. وحتى اليوم، جرى تنفيذ هذه العملية في سبع مقاطعات من أصل ١٠ مقاطعات، وفتح ١٥١ ٤ ملف تحقيق حتى تاريخ ١٢ آب/أغسطس.

٢٨ - واستهلت الحكومة برنامجاً محدد الهدف من أجل إصلاح الإدارة المركزية للشرطة القضائية، المسؤولة عن إجراء التحقيقات وتقديم الدعم للعمليات القضائية. وقد أنجزت عملية تقييم لكفاءة موظفي الإدارة المركزية للشرطة القضائية وأدائهم، وعلى أساسها وفرت البعثة تدريباً متخصصاً لـ ١٩٩ من موظفي هذه الإدارة. ووضعت إجراءات تشغيلية موحدة جديدة تعزیزاً للتعاون فيما بين الإدارة المركزية للشرطة القضائية ومراكز الشرطة في قضايا الاختطاف.

٢٩ - وأتاحت المساهمات الكبيرة المقدمة من الدول الأعضاء إحراز تقدم مهم في تطوير ودعم الهياكل الأساسية اللازمة للمؤسسات. وتم في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ توسع كبير في مدرسة الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك بناء ست ثكنات جديدة وتجديد ٢٧ حجرة للدراسة ومرافق أخرى، مما يمثل زيادة كبيرة في قدرات المدرسة. وقدمت أيضاً مساهمات ثنائية لدعم بناء ثلاثة مراكز جديدة للشرطة الوطنية الهايتية، منها بناء رئيسي في سيته سوليفي، وتجديد ٢٨ مركز شرطة وبناء قاعدة جديدة لحرس السواحل في المقاطعة الجنوبية.

٣٠ - وفي تلك الأثناء، واصلت اللجنة الرئاسية لتعزيز الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدارس احتياجات هايتي الأمنية الشاملة. ومن شأن هذا الاستعراض أن يساعد على وضع عملية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية في سياقها بما يزودها بإمكانية الاضطلاع "بالمهام الشرطية الأساسية"، كما يساعد على توضيح أي متطلبات إضافية.

النظام القضائي

٣١ - اعتماداً على الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار واصلت السلطات الهايتية، العمل على تنفيذ خطة السنوات الثلاث لإصلاح نظام العدالة كما وردت في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وعلى مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة باستقلال القضاء التي أقرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٢ - وينص أحد الجداول الزمنية المعتمدة على إنشاء مجلس أعلى للقضاء بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ليضطلع بدور أساسي في إقامة العدل وتنظيم الجهاز القضائي. ومن أجل تسريع هذه العملية، أنشأت الحكومة، بدعم من البعثة والجهات المانحة المشاركة في العملية، لجنة للإشراف على انتخاب أعضاء المجلس ولجنة أخرى للتصديق عليهم. وقد اختير جميع أعضاء المجلس الأعلى التسعة وخضعت سيرهم لتحريرات دقيقة بدأت في تموز/يوليه.

٣٣ - ومع أن إعادة الافتتاح الرسمي لكلية القضاة أرجئت ريثما تنتهي أعمال التجديد، فقد أنجز بوجه عام وضع مناهجها التعليمية وقواعدها الداخلية، وبدأت، في ٧ تموز/يوليه، دورة تدريبية لقضاة الصلح، وهي الأولى التي تنظم منذ عام ٢٠٠٤، وتضم ٢٥ مشاركاً، من بينهم امرأتان، مستفيدين بذلك من التعليم أثناء الخدمة. وأعد مشروع قانون لتحديث القواعد المتعلقة بموظفين رئيسيين آخرين في القضاء، مثل رؤساء أقلام المحاكم وأمورها وحجّاهما. كما يجري إعداد برنامج تدريبي لرؤساء الأقسام.

٣٤ - وفي إطار خطة إصلاح القضاء، أعدت المحكمة مشروع قانون لم يقدم بعد إلى البرلمان، يدعو إلى إنشاء ١٦٠ محكمة جديدة في جميع أرجاء البلد. فإذا أقر هذا القانون، سيشرط تدريب ٣٥٠ قاضٍ آخر علاوة على الرقم الحالي البالغ ٧٠٠ قاضٍ (منهم ٤٥ قاضية)، وكذلك تدريب موظفي الدعم والإدارة في المجال القضائي. وستصبح المساعدة الثنائية، ولا سيما المقدمة إلى الهياكل الأساسية، حاسمة الأهمية لهذه الجهود.

٣٥ - وافتتحت أربعة مكاتب أخرى للمساعدة القانونية في بور - دو - لا بيه وجاسميل وليه كاي وجيريمي، ليصبح عدد هذه المكاتب ثمانية من أصل ما مجموعه ١٨ مكتباً أقر افتتاحها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ويتمثل الهدف المنشود في إتاحة وصول السكان المحليين إلى القضاء في كل ولاية قضائية للبلاد وفي وضع برنامج وطني للمساعدة القانونية تتولى الدولة تمويله.

٣٦ - وبالتوازي مع هذه المشاريع الرامية إلى دعم القدرات، تبذل الجهود لتحسين الفعالية من خلال تعزيز "سلسلة إجراءات العقوبات" والارتقاء بمستوى التعاون بين الشرطة والجهاز القضائي. وتتواصل المناقشات حول مقترحات لإنشاء دوائر متخصصة في إطار

الولاية القضائية لبور - أو - برانس لكي تنظر في القضايا الكبرى ومنها أعمال الخطف والجرائم المالية، وهي مبادرة تكمل الجهود المستمرة لتعزيز قدرات الشرطة في مجال التحقيق. وسيكون دعم الحكومة الجديدة ضرورياً لمتابعة التقدم في هذا المضمار. وبالإضافة إلى ذلك، استهلكت الحكومة بدعم من البعثة وشركاء آخرين برنامجاً لإعادة تنظيم وتوحيد عمليات التسجيل بالمحكمة وإدارة تعقب القضايا. كما أطلقت مبادرة بشأن قضاء الأحداث تتوقع زيادة القضاة المتخصصين في عدة ولايات قضائية.

نظام الإصلاحات

٣٧ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ التي وضعتها الإدارة الوطنية للسجون. بيد أنه ما زال هناك الكثير للقيام به في كل من مجالات التركيز الرئيسية (تحسين الهياكل الأساسية وشراء المعدات الضرورية وتدريب الموظفين وتحسين معاملة المحتجزين) وقد زادت صعوبة الحالة في السجون حتى أثناء فترة إعداد التقرير مع زيادة تكديسها.

٣٨ - وفي ٣١ تموز/يوليه، كان هناك ٧ ٥٣٠ نزيلاً (منهم ٣٢٥ امرأة) محتجزون في ١٧ سجنًا لا يتيح حيزاً للإقامة سوى ضمن مساحة لا تتعدى ٤ ٨٨٤ متراً مربعاً. ففي الإصلاحية الوطنية في بور - أو - برانس، شغل ٣ ٧٩٣ محتجزاً مساحة ١ ٩٩٥ متراً مربعاً للإقامة فيها، وهي تزيد قليلاً على نصف متر مربع لكل سجين وتقل كثيراً عن المعيار الدولي البالغ ٢,٥ متر مربع لكل سجين، بحيث يشكل الحد الأدنى الأساسي لمراعاة حقوق الإنسان ومقتضيات السلامة. ولمعالجة مسألة التكديس المفرط، باشرت سلطات هابتي العقابية بنقل محتجزين من بور - أو - برانس. بيد أن هذا الأمر يمكن أن يطرح مشاكل جديدة تنجم عن عزل المنقولين بعيداً عن المحاكم التابعين لها مع نقل المخاطر الأمنية إلى المرافق الأصغر حجماً والأقل من حيث الإمكانيات.

٣٩ - ويتواصل توقيف نسبة تزيد على ٨٣ في المائة من المحتجزين رهن المحاكمة في جميع أرجاء البلد، بينما تزيد نسبة المحتجزين في الإصلاحات الوطنية على ٩٥ في المائة. وهذا الأمر صحيح رغم العمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المعنية بالاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وقد أفضت توصياتها إلى الإفراج عن ما يصل مجموعه إلى ٨٠٠ سجين. وفي مواجهة هذه الحالة الصعبة، أوصت اللجنة في تقريرها النهائي الصادر في ٩ أيار/مايو بجملة أمور منها تنقيح قانون العقوبات والإجراءات من أجل توفير بدائل عن الإيداع في السجون.

٤٠ - ولمعالجة هذا الوضع غير المحتمل، بدأت أعمال الإصلاح في شباط/فبراير بزيادة مساحة الزنزانة في السجون الموجودة في هينش وكارفور. وجرى توفير أربع زنزانات إضافية في كاب هاييسيان. وفي بور - أو - برانس، حيث الاكتظاظ على أشده، وضعت خطط لتحويل

مستشفى سابق للأمراض النفسية. ومن المتوقع بناء منشأة رئيسية جديدة بالقرب من العاصمة. وتعد مواصلة التقدم في هذا المجال أمراً لا غنى عنه وستتوقف على توفير أموال ثنائية وعلى ما تحدده القيادة الهايتية من أولويات.

٤١ - كما تمت زيادة ملاك موظفي نظام السجون بنسبة تناهز ٥٠ في المائة مع تخريج ٢٢٧ موظفاً جديداً للإصلاحات في تموز/يوليه، ومنهم ١٩ امرأة. وهؤلاء الموظفون، هم أول دفعة مدربة منذ عام ٢٠٠١، وترفع عدد ملاك موظفي نظام الإصلاحات إلى ٧٤٢ موظفاً (منهم ٦٨ امرأة) مقابل ما مجموعه ٥٣٠ ٧ نزيلاً، وهو رقم لا يزال أبعد ما يكون عن المعايير الدولية.

٤٢ - وفيما يعاني نظام السجون من نقص فادح في المعدات والموظفين، تواصل البعثة تقديم مساهمة رئيسية من خلال جهودها الرامية إلى ضمان أمن المحتجزين وتلبية احتياجاتهم الملحة، بينما توفر الدعم التقني لتخطيط أطول أمداً. وربما يكون هناك احتياج إلى بعض القدرات الإضافية اللازمة لتمكين البعثة من تلبية الطلب الحالي المرتفع في هذا المجال.

سادسا - حقوق الإنسان

٤٣ - شددت السلطات الهايتية على صعيدي السياسات المتبعة والإجراءات المتخذة على الأهمية التي توليها لمراعاة حقوق الإنسان، وما برحت الحالة في البلد أفضل كثيراً من تلك التي سادت قبل انتخابات عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لا يزال عدد من المشاكل قائماً، ويتعلق بعضها باستمرار مواطن الضعف في مؤسسات سيادة القانون في هايتي. وتشمل مواطن الضعف هذه الاعتقال دون توجيه تهم أو أدلة قانونية يعتد بها أو إشراف قضائي سليم، فيما يتعذر غالباً تعقب سجلات الاحتجاز وتقارير التحقيق، أو تكون ذات نوعية رديئة بل غير موجودة أصلاً. ويعوق أداء النظام القضائي أوجه النقص في التحقيقات الجنائية وحالات التأخير في تنفيذ القرارات، حيث تساهم جميعها في ارتفاع معدل حالات الاحتجاز رهن المحاكمة. وما زال العقاب الغوغائي دون محاكمة مشكلة عامة. وفي الوقت نفسه، يزداد الخطر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جراء تنامي الصعوبات التي يواجهها الهايتيون في الحصول على العمل والغذاء والمسكن اللائق والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٤٤ - ويمكن لمكتب حماية المواطنين، وهو المؤسسة المستقلة الوحيدة المعنية بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور، أن يضطلع بدور هام في رصد التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان وفي تعزيز إجراءات الانتصاف. ومع أن البعثة تواصل دعم عمل المكتب، فمن الأهمية تعزيز هذا العمل عبر اعتماد البرلمان تشريعات تمكينية مع تزويده بالتمويل الكافي.

المنظور الجنساني

٤٥ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شرطة البعثة المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية لتعزيز قدرتها على منع ومواجهة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك ما تم عن طريق برامج تدريبية متواصلة. وعلاوةً على ذلك، بدأت الشرطة الوطنية الهايتية، بالاشتراك مع البعثة، حملة إعلامية في المدارس لتعزيز وعي الأطفال بحقوق المرأة وبالجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات، مثل الاغتصاب والعنف الأسري. ونظمت البعثة سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في حزيران/يونيه لتحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ويمكن تعزيز حماية حقوق المرأة والطفل باعتماد التشريعات المناسبة. وفي هذا الصدد، قدمت إلى البرلمان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مشاريع قوانين بشأن حالات الاقتران المدني ومسؤوليات الرجل المتعلقة بالأبوة.

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدمت الحكومة تقريرها الأول إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

حماية الطفل

٤٧ - مواصلة الجهود المبذولة أمر جوهري لحماية حقوق الأطفال الهايتيين من الأخطار الإجرامية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شكل الأطفال نسبة ٣٥ في المائة من ضحايا الخطف، بينما قتل قاصران على يد مختطفيهما. وبالإضافة إلى ما قدمته البعثة من الدعم التنفيذي لجهود الشرطة الوطنية الهايتية من أجل مكافحة أعمال الخطف، أعدت البعثة رسائل إذاعية بصوت الموسيقي الهايتي الشهير "ويكيليف جان" يدين فيها خطف الأطفال وتعرضهم للعنف الجنسي.

٤٨ - وباتت محكمة الأحداث التي تعتمد على المساعدة التقنية المقدمة من البعثة تعمل بكفاءة متزايدة. كما تناقص في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عدد القصر المحتجزين رهن المحاكمة من ٢٦٦ قاصراً في شباط/فبراير إلى ٢٤٦ قاصراً (منهم ٣٠ فتاة). وواصل أيضاً كل من البعثة واليونيسيف تدريب ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، بينما عينت الشرطة ٥٠ مركزاً من مراكز الاتصال الإقليمية لحماية الطفل في جميع مقاطعات هايتي العشر.

٤٩ - ولا تزال حالة الأطفال في مراكز الرعاية المؤسسية موضع قلق شديد، وما فتئت قدرة الحكومة على رصد الأحوال في هذه المراكز ضعيفة. كما نددت المنظمات غير الحكومية المحلية بما يبدو من زيادة منذرة بالخطر في الاتجار بالأطفال إلى الجمهورية الدومينيكية من أجل الاستخدام في العمل والاستغلال الجنسي.

سابعاً - الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والتنمية

الحالة الاقتصادية - الاجتماعية

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شكّل الارتفاع المتسارع للأسعار العالمية للأغذية والوقود تهديداً كبيراً لاستقرار هايتي ورفاه سكانها. فالإنتاج المحلي من الأغذية والمعونات الغذائية لا يفيان سوى بنسبة ٤٣ في المائة ونسبة ٥ في المائة من الاحتياجات على التوالي. وتستورد هايتي ٥٢ في المائة المتبقية من أغذيتها (بما في ذلك ٨٠ في المائة من احتياجاتها من الأرز)، وجميع احتياجاتها من الوقود. وعليه، فقد خلّفت هذه الاتجاهات أثراً مباشراً وعميقاً على اقتصاد هايتي والأحوال المعيشية لشعبها.

٥١ - وتطرح الحالة الراهنة تهديداً لما حققه البلد من إنجازات في مجال الاقتصاد الكلي على مدار السنوات الماضية. فقد اتسع نطاق العجز التجاري في هايتي بمبلغ ١٨٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة (٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي) في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والوقود. وتضاعف معدل التضخم ليلعب ١٥,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بعد أن سجّل نسبة ٧,٩ في المائة في نهاية السنة المالية السابقة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). وتراجعت عملة الغورد عن مسارها المتّسم بارتفاع قيمتها الاسمية، ففقدت ما يربو على ١٠ في المائة من قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة على امتداد الأشهر الأخيرة. وفي الوقت نفسه، تُفحّت توقعات النمو الاقتصادي لهايتي لعام ٢٠٠٨، فخُفضت من ٣,٧ في المائة إلى ٢,٥ في المائة. وفي هذه الأثناء، تعرّض للخطر التقدم المحرز في اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من جراء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية مما سيساهم بدوره في انخفاض إيرادات الحكومة دون ما كان متوقعاً. وتوخياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في هذه البيئة الصعبة، سعت السلطات الهايتية إلى تحقيق التوازن بين إجراءات التكيّف وإيجاد سبل تمويل جديدة، مع التماس التزامات من الجهات المانحة بتلبية احتياجات الإنفاق الإضافية للتقليل من أثر ارتفاع أسعار الأغذية والوقود على السكان.

٥٢ - وفي هذه الأثناء، ثمة حاجةٌ ماسةٌ إلى مزيد من الجهود لتقدم الغوث على نحو مستدام إلى الغالبية الساحقة من الهايتيين الذين يعانون من الفقر المدقع. وتشير السلطات الوطنية إلى أن انعدام الأمن الغذائي بات يؤثر حالياً على ٢,٥ مليون هايتي، مما يمثل زيادة حادة مقابل زيادة تراوحت بين ٥٠٠.٠٠٠ و٥٠٠.٠٠٠ مليون هايتي حسب تقديرات عام ٢٠٠٧. وتتعهد عملياً شبكات الضمان الاجتماعي، كما أن إدارة الخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل التعليم، يتولاها القطاع الخاص بأكملها تقريباً، بينما ينفذ البلد أيضاً سياسة استرداد تكاليف

الخدمات الصحية الأساسية. وفي الوقت ذاته، قد تؤثر الصعوبات الاقتصادية السائدة خارج البلد على تحويلات المقيمين في الخارج من أبناء هايتي، رغم أنها تمثل آلية أساسية لدعم معيشة ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية الهايتية. وفي ظل التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الأغذية والنفط على الصعيد العالمي، يتوقع أن يواجه سكان هايتي المزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في سياق موسم الأعاصير الجاري وبدء السنة الدراسية.

٥٣ - وفي أعقاب الاضطرابات التي وقعت في نيسان/أبريل، وضعت السلطات الهايتية مقترحات للتصدي للأزمة الغذائية، شملت إجراءات لدعم الأسعار والأنشطة المدرة للدخل الكثيفة الاستخدام للعمالة، بالإضافة إلى برنامج أطول أجلا يرمي إلى تعزيز الإنتاج الزراعي. وفيما يسعى المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة عن طريق التبرعات والتعهدات ببذل معونة إضافية، قدمت الحكومة إعانات لدعم الأرز، فساهم ذلك، إلى جانب وصول المحاصيل الصيفية إلى الأسواق، في تثبيت أسعار الأغذية، بل تخفيضها في بعض الحالات. بيد أن العمل جار حاليا لسحب هذه الإعانات تدريجيا، بعد أن بلغت كلفتها ١٧ مليون دولار في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس، مُوِّلت من معونة البنك الدولي والجماعة الكاريبية؛ وقد بدأت الحكومة أيضا، تسحب بالتدريج إعانات دعم الوقود، التي كانت قد بدأت في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨ وبلغت كلفتها نحو ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وكان أن شكلت خسارة في الإيرادات على امتداد الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه.

المساعدة الإنسانية والتنمية

٥٤ - للمساعدة على حشد استجابة فعالة للتصدي للأزمة الغذائية، قمت في ٢ حزيران/يونيه، بالاشتراك مع رئيس البرازيل لويس إناسيو لولا دا سيلفا، بالدعوة إلى عقد اجتماع دولي معني بهايتي، على هامش مؤتمر قمة الأمن الغذائي العالمي الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة في روما. وقد عُقد في مدريد اجتماع متابعة بشأن الأمن الغذائي والتنمية الريفية في هايتي، في ١٥ تموز/يوليه. وفي غضون ذلك، قام كمال درويش رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وجون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بإعداد وتعميم رسالة نداء لتقديم التبرعات، تضمنت عرضاً لاستراتيجية الأمم المتحدة الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من آثار الأزمة على أشد السكان استضعافاً، وفقاً لخطط الحكومة. وتشمل هذه الاستراتيجية تدخلات فورية في الأجلين المتوسط والطويل من أجل تعزيز إنتاج الأغذية محلياً، بما في ذلك المساعدات الغذائية والأنشطة المدرة للدخل، الكثيفة الاستخدام للعمالة في المناطق الريفية والحضرية. وتنص الرسالة أيضاً على إنشاء شبكات للضمان الاجتماعي، وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والتغذية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أقرت الاستراتيجية بعثة مشتركة مؤلفة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي مع التركيز بوجه خاص على التغذية وسائر شبكات الضمان. وقد كانت الاستجابة مشجعة، إذ تم بالفعل تحصيل ما مجموعه ٥٥,٥ مليون دولار وإن كان من اللازم توفير مبلغ إضافي قدره ٧٥,٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأساسية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٥٥ - ومنذ نيسان/أبريل، زاد برنامج الأغذية العالمي متوسط العدد الشهري للمستفيدين من ٥٦٣ ٠٠٠ فرد في نيسان/أبريل ليصبح ٨٥٥ ٠٠٠ فرد في حزيران/يونيه، ويخطط البرنامج للوصول إلى ما مجموعه ٢,٣ مليون شخص بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي أيار/مايو، شرع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كاريتاس - هاييتي في توزيع مساعدات الإغاثة الفورية على أشد فئات السكان استضعافاً في ١٠ مناطق حضرية. وبحلول أواخر تموز/يوليه، تلقى ٢٠٠٠٠٠ شخص بالفعل حصصاً للإعاشة لمدة ٣٠ يوماً. وفي هذه الأثناء، قام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع دعمه التغذوي عن طريق البرامج المتصلة بصحة الأم والطفل وبالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، فزاد بذلك عدد المستفيدين من ٢١٧ ٠٠٠ شخص في نيسان/أبريل إلى ٣٦٩ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه. واستمرت عمليات التغذية المدرسية لتشمل ٣٢٥ ٠٠٠ من أطفال المدارس شهرياً منذ حزيران/يونيه، ومن المتوقع أن يرتفع العدد في أيلول/سبتمبر ليصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ طفل. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد المستفيدين المسجلين في أنشطة الغذاء مقابل التدريب من ٩ ٥٠٠ إلى ١٧ ٠٠٠ شخص.

٥٦ - وتشارك منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركاء آخرون في إصلاح مشاريع الري وسائر مبادرات حماية البيئة ودرء الكوارث الطبيعية، ويتم ذلك أساساً من خلال تنفيذ المشاريع الكثيفة الاستخدام للعمالة ومشاريع الغذاء مقابل العمل. وقد تضاعفت هذه المبادرات في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في نيسان/أبريل من خلال إعادة تخصيص الأموال الداخلية للوكالات والمنح الجديدة. وتمثل هذه الأنشطة إحدى الفرص القليلة المدرة للدخل لصالح الأسر المعيشية قبيل بداية السنة الدراسية، حتى وإن كان لفترة قصيرة الأجل، إذ يمكن أن يخلف ذلك أثراً إيجابياً على الاستقرار الاجتماعي. وبينما كانت الخطط الأصلية تشمل إيجاد نحو ٢٥٢ ٥٠٠ يوم عمل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، فقد تم إيجاد زهاء ٦٦٦ ٠٠٠ يوم عمل اعتباراً من حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، ففي مطلع تموز/يوليه، بدأت منظمة الأغذية والزراعة في توزيع البذور والأدوات على نحو ٧٠ ٠٠٠ أسرة من الأسر المعيشية المستضعفة،

مما يمثل ٣٥٠.٠٠٠ مستفيد في المناطق الريفية والحضرية، وبدأت مشاريع لتربية الحيوانات تستهدف ١٠.٠٠٠ أسرة معيشية.

٥٧ - وبالاعتماد على المساعدة اللوجستية والأمنية الواسعة النطاق التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، واصل كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية توفير الدعم لوزارة الصحة في إطار تنفيذ حملات تطعيم تستهدف ٦٠ في المائة من السكان. كما تابعت منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مشروعاً يرمي إلى كفالة خدمات رعاية التوليد في زهاء ٥٧ مركزاً صحياً، منها ٤٨ مركزاً بات في طور التشغيل في الوقت الراهن. ونفذ صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاريع لتقديم الرعاية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية لزهاء ١٠٠.٠٠٠ شخص في ستة من الأحياء الفقيرة في بور - أو - برانس، بينما لا يزال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يساعد الحكومة على رصد تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية لمكافحة الإيدز.

٥٨ - وتقدم اليونيسيف واليونسكو الدعم إلى وزارة التعليم في عملية التخطيط التي تقوم بها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أعربت الحكومة عن نيتها تنفيذ سياسة التعليم المجاني لتلاميذ الصف الأول في عام ٢٠٠٩. وتوفر اليونيسيف الدعم لما عدده ١٢٦ من المدارس الحكومية عن طريق تقديم المواد التعليمية. وعلاوة على ذلك، قامت بتجديد الفصول الدراسية والملاعب ومرافق الخدمات الصحية في ٢٧ من مدارس التعليم ما قبل المدرسي. وقد أفاد هذا البرنامج نحو ٤٠.٠٠٠ تلميذ منذ بداية العام.

٥٩ - ويقوم الفريق القطري للأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بتقديم الدعم للخطة الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث. ويساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز قدرات الاستجابة لحالات الكوارث من خلال بناء القدرات سواء على المستوى المركزي، أو على صعيد المقاطعات. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لخطة طوارئ في حالات الكوارث بالتشاور مع شركاء وطنيين ودوليين. وقد تم بالفعل التخزين المسبق لتسعين طناً من المواد غير الغذائية والبسكويت ذي المحتوى العالي من الطاقة (لمساعدة ١٠٠.٠٠٠ شخص لمدة أربعة أيام). وعلى الرغم من الجهود المبذولة لأغراض التأهب، قد تخلف أي كارثة طبيعية آثاراً مدمرة على هذا الوضع الهش أصلاً.

التنسيق بين الجهات المانحة

٦٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٨، قدم فريق الأمم المتحدة القطري إلى المقر، المشروع الأول لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتضمن هذا الإطار المتوائم مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخطوط العريضة لاستراتيجيات التنمية في هايتي للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ لجميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومعظم الأقسام المدنية في بعثة الأمم المتحدة. وتقدر ميزانيته الحالية بمبلغ ٥١١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ما زال مبلغ ٣٨٥,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ينتظر تدبيره.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع القروض والمنح المقدمة إلى هايتي نحو ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي هذه الأثناء، تواصلت الحكومة مساعدتها لتوفير الدعم للميزانية. وتقدر احتياجاتها في الوقت الراهن بزهاء ١٣٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. بيد أن خدمة الدين تستوعب ثلثي هذا المبلغ.

٦٢ - وتماشياً مع مبادئ إعلان باريس لتحسين فعالية المعونة، واصلت الجهات المانحة العمل مع الحكومة لتعزيز تنسيق المعونة في هايتي. ونظمت الجهات المانحة الرئيسية سلسلة من المعتكفات في أيار/مايو وحزيران/يونيه لرسم اختصاصات واضحة المعالم وخطة عمل مشتركة في هذا المضمار. وفي هذه الأثناء، دعت الحكومة "مجموعة العشرة" (اللجنة التنفيذية للجهات المانحة للقروض التي تضم الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية - كندا، إلى جانب ممثل عن الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي) إلى المساعدة على رصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ضمن إطار التقييم الموضوع لورقة استراتيجية الحد من الفقر. وأنشئت آلية للتنسيق بين الجهات المانحة على أساس كل قطاع على حدة من أجل تعزيز الموازنة بين تدخلات الجهات المانحة وكفالة الاتساق مع الأولويات الوطنية. ومن المؤمل أن تسهّل هذه المبادرة تنفيذ المشاريع في كل قطاع.

ثامنا - سلوك الموظفين وانضباطهم

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً إزاء أي شكل من أشكال سوء السلوك، وعلى وجه الخصوص الاستغلال والإيذاء الجنسيين. وواصل كبار المديرين اغتنام كل فرصة للتشديد على هذه السياسة في مناقشاتهم مع الموظفين في المقر وفي الميدان. وشرعت بعثة الأمم المتحدة أيضاً في تدريب

المديرين بشأن فحوى نشرة الأمين العام التي صدرت مؤخرا بخصوص حظر التمييز والمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة (ST/56B/2008/5). وبُذلت جهود مكثفة لتعزيز موارد المعلومات الداخلية للموظفين من خلال موقع الشبكة الإلكترونية الداخلية للبعثة.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد اثنان من الأفراد العسكريين إلى وطنهما لأسباب تأديبية تتعلق بسوء السلوك، دون أن يتصل هذا الأمر بالاستغلال والإيذاء الجنسيين.

تاسعا - خطة التوطيد

٦٥ - قدمت في تقرير الأخرى إلى المجلس مخططا أوليا لمجالات خمسة رئيسية يلزم إحراز تقدم فيها من أجل توطيد الاستقرار في هايتي وهي: تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار وإنجاز الدورة الانتخابية؛ وبسط سلطة الدولة؛ وإنشاء هيكل أمني مناسب؛ وإقامة مؤسسات قضائية وجنائية تتسم بالاستقلالية والمصدقية والفعالية؛ وتحسين التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٦٦ - ورغم أن الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خلّفت للأسف أثرا على الجدول الزمني الذي يمكن باتباعه إحراز تقدم في هذه المجالات، فإن هذه الأهداف الواسعة النطاق ما زالت صالحة. وبناء على ذلك، واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وضع خطط في كل من هذه المجالات بالتشاور مع سلطات هايتي، بمن في ذلك الرئيس بريفال. وقد أتاح هذا الأمر صياغة هذا المخطط الأولي وتحديد بعض المؤشرات الأخرى لقياس ومتابعة التقدم المحرز، كما يلي أدناه (على النحو الملخص في المرفق الأول لهذا التقرير).

٦٧ - وتؤكد الحالة في الميدان خلال الأشهر الماضية على أهمية تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار، مما يشكل شرطا أساسيا لتحقيق استقرار طويل الأجل في هايتي. وسيكون من المؤشرات الرئيسية لإحراز تقدم في هذا المجال قدرة القيادة السياسية في كل من الفرعين التنفيذي والتشريعي على تجاوز فترة الأزمة الأخيرة، للإسراع بتشكيل حكومة جديدة وللتعاون الفعال في معالجة المشاكل الملحة التي تواجه البلد. ويمكن تيسير هذا الأمر باعتماد ميثاق للحكومة أو الاستقرار، يلزم جميع الفعاليات والمؤسسات المعنية بتنفيذ عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها. ويمكن أن يساعد في ذلك أيضا تعزيز التعاون بين الجهاز التنفيذي والبرلمان، بوسائل شتى قد تشمل وضع جدول أعمال تشريعي منسق. وسيقتضي الأمر اتباع نهج قائم على توافق الآراء بما يكفل معالجة عدد من المسائل السياسية التي سبق أن ذكرتها مختلف الجهات الفاعلة السياسية الهايتية بوصفها

أوليات، مثل مواصلة مكافحة الفساد، وإصلاح الأنظمة التي تخضع لها الأحزاب السياسية، واستكشاف سبل التعامل مع أحكام معينة من دستور عام ١٩٨٧ يُنظر إليها باعتبارها مثيرة للمشاكل في بعض الأوساط. وبالمثل، فمن اللازم أن تسود روح التعاون من أجل نجاح تنفيذ الدورة الانتخابية التي ينبغي أن تتوج على نحو ما أشرت في تقريرى السابق بتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا في عام ٢٠١١.

٦٨ - ولا غنى كذلك عن اتباع نهج تعاوني يتيح بسط سلطة الدولة على نحو فعال. وكما سبق ذكره، سيكون المؤشر الرئيسي لإحراز تقدم في هذا المجال هو القيام، انطلاقا من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، بإنشاء مؤسسات شرعية وديمقراطية يمكنها جباية الأموال وصرفها لما فيه صالح السكان. وسيطلب هذا تعزيز الوزارات الرئيسية على الصعيد الوطني، وتحسين القدرات التشريعية والرقابية للبرلمان. ومن اللازم أيضا أن تقوم السلطات الهايتية بصياغة وتنفيذ نهج شامل لإدارة الحدود، مع إنشاء المؤسسات اللازمة لذلك. أما على الصعيد المحلي، فيلزم كذلك أن يكفل اتخاذ ترتيبات سليمة ومستدامة لتطبيق اللامركزية.

٦٩ - ورغم أن متطلبات إنشاء هيكل أممي شامل ومناسب قد تتضح أكثر من خلال الأعمال الجارية التي تقوم بها اللجنة الرئاسية بشأن هذه المسألة، فإن الأهداف المبينة في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية توفر عددا من مؤشرات الإنجاز الرئيسية. وتشمل هذه المؤشرات بلوغ قوة يضم قوامها الشامل ١٤ ٠٠٠ فرد دربوا وحضعوا للتحري عنهم، ويتوقع إنجاز تدريبهم بحلول عام ٢٠١١، بحيث يضطلعون بالمهام الأساسية للحفاظ على النظام في جميع مقاطعات هايتي العشر. وتشمل الأهداف الأخرى تعزيز القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك مجالات الإدارة والتحقيقات والطب الشرعي، وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة. وينبغي أن توفر الترتيبات الأمنية أيضا قدرة مستدامة على توطيد الاستقرار على طول الحدود البرية والبحرية، بالاعتماد على التعاون الثنائي حسب الاقتضاء. كما سيُشكل إنجاز عملية تسجيل الأسلحة المشار إليها في الفقرة ٢٤ أعلاه مؤشرا مهما لما يُحرز من تقدم.

٧٠ - وعلى نحو ما ذكر في تقريرى السابق، يشكل إنشاء نظام قضائي وجنائي يتسم بالاستقلالية والمصدقية وينهض بحقوق الإنسان شرطا مسبقا لتحقيق استقرار طويل الأجل في هايتي. وسيكون من المهم الاستناد إلى إنشاء المجلس الأعلى للقضاء وبدء الدراسة في كلية القضاة. وستشمل مؤشرات الإنجاز الرئيسية تنفيذ عملية لتأهيل القضاة؛ وتدريب قضاة إضافيين وكذلك الموظفين القضائيين الآخرين؛ وإحراز تقدم نحو إنشاء محاكم جديدة؛

وتحديث الجوانب الرئيسية لمدوني القانون الجنائي والإجراءات الجنائية؛ وإنشاء دوائر متخصصة للنظر في القضايا؛ واستحداث محاكم متنقلة. وبالمثل، فرغم ما لوحظ من إنجاز تدريب فوج جديد من موظفي السجون بوصفه من الأمور المشجعة، سيظل من الجوهرى مواصلة إحراز التقدم في جميع المجالات الأربعة لخطة إصلاح السجون على النحو المبين أعلاه. وينبغي أن يشمل هذا بذل جهود منتظمة، عن طريق تقليل نزلاء السجون وتشديد مرافق جديدة، مما يكفل إضفاء تحسين جذري على أحوال معيشة السجناء الفظيعة، ولا سيما بزيادة حيز الإقامة المتاح لهم ليصل إلى الهدف المقترح المتمثل في ٢,٥ متر مربع لكل شخص، بدلا من المستوى الحالي الذي لا يمكن قبوله ويبلغ حوالي ٠,٥ متر مربع. وفي نفس الوقت سيشكل تعزيز مكتب حماية المواطنين، باعتماد القوانين المناسبة وتوفير ما يلزم من تمويل، مؤشرا رئيسيا آخر لما يحرز من تقدم في ضمان حقوق الإنسان لشعب هايتي داخل دولة تأخذ بسيادة القانون.

٧١ - ومن شأن إحراز تقدم قابل للقياس في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية، حيث لا تُكَلَّف البعثة بأي مسؤولية منبثقة عن ولاية، أن يشكل تحديا خاصا أمام البيئة الاقتصادية الصعبة الحالية. إلا أن الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبرز الصلة التي لا تنفصم بين أوجه التقدم المحرز في هذا المجال وبين آفاق النجاح في أي جانب آخر من جوانب تحقيق الاستقرار. ويلزم وقف التدهور الحالي في الأحوال الاجتماعية الاقتصادية وعكس مساره، لكي يتمتع شعب هايتي بمستوى أساسي من الخدمات وبيع بعض آفاق الفرص الاقتصادية. ويمكن أن تشمل مؤشرات الإنجاز الرئيسية إضفاء التحسن على المعايير الأساسية التي تقيس الأحوال المعيشية، مثل الكمية المأخوذة من الأسعار الحرارية يوميا، والعمر المتوقع، ومعدلات الوفيات؛ وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتحسين توافر الخدمات الأساسية؛ وزيادة الاستثمار المباشر؛ وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي والصناعي على السواء. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا إذا اتخذت القيادة الهايتية مجموعة متكاملة من القرارات الضرورية في مجال السياسات، مع بذل جهود متجددة من جانب الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، وتقديم تبرعات على نحو منسق ومستمر من الجهات المانحة وفعالية إشراك القطاع الخاص في هايتي وفي الخارج على السواء.

٧٢ - كما سيتطلب توطيد الاستقرار إحراز أوجه تقدم مترامنة في جميع المجالات الخمسة المذكورة آنفا، بحكم الترابط بينها، بمعنى أن إحراز تقدم في أحدها يتوقف على إحراز تقدم في المجالات الأربعة الأخرى. وفي كل الأحوال، سيكون التعاون بين القيادة الوطنية وعموم المجتمع الدولي أمرا لازما.

٧٣ - وليست هذه المؤشرات على العموم جديدة، بل هي تمثل بالأحرى تجميعاً للأهداف المحددة في مختلف خطط واستراتيجيات الإصلاح الوطنية القائمة فعلاً، وقد أدرج عدد منها في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. أما الجداول الزمنية التي حُددت لتحقيقها فهي جداول تقريبية تُعدّل حسب الاقتضاء كي تراعي الحوار الجاري بين البعثة وسلطات هايتي وتطور الحالة في الميدان. إلا أنه من المتوقع أن تساعد في إقرار معايير واسعة النطاق يمكن لمجلس الأمن بواسطتها تقييم ما أحرز من تقدم نحو تحقيق استقرار فعال في البلد.

٧٤ - ومن الواضح أنه حتى مع بلوغ جميع مؤشرات التقدم الميمنة أعلاه، ستظل هايتي في حاجة إلى مزيد من الدعم في الأجل الطويل. غير أنه يتوقع منها أن تساعد على تحديد عتبة أساسية للاستقرار يمكن بعدها تقليل وجود حفظة السلام تدريجياً وإنهاءه في آخر المطاف، ومن ثم يمكن للبلد أن يتوخى العودة إلى إطار عادي للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

عاشرا - دعم البعثة

٧٥ - أدت التظاهرات التي وقعت في أوائل نيسان/أبريل إلى إعادة النظر في الانتشار الحالي للبعثة، وأعطيت الأولوية لإكمال معسكر لنشر وحدة إضافية للشرطة النظامية في بورت أوبرانس، ونقل وحدة شرطة نظامية أخرى إلى لي كاي. كما أنجزت تحسينات إضافية متصلة بالأمن في مواقع أخرى.

٧٦ - وما زال دعم إدارة الحدود واحداً من الأنشطة الرئيسية. وقد أنجزت البعثة المرحلة الأولى من ترتيبات الدعم الاستراتيجي، وما زالت المرحلة الثانية جارية في سياق السعي إلى اتخاذ مزيد من الترتيبات اللوجستية الطويلة الأجل. ويجري تطوير المنشآت الساحلية لإيواء العنصر البحري التابع للبعثة.

٧٧ - ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٨، قتل اثنان من أفراد البعثة، وجرى إجلاء ٢٥ فرداً لأسباب طبية إلى مواقع خارج هايتي كما جرى إجلاء ٣٢ فرداً لأسباب طبية لتلقي رعاية رفيعة المستوى داخل هايتي. ولكن ما زال أفراد البعثة يواجهون مخاطر أمنية خطيرة.

الاتصال والإعلام

٧٨ - زادت قدرة البعثة على التواصل المباشر مع السكان بإنشاء إذاعة "البعثة على موجة التضمين الترددي إف إم" "MINUSTAH FM"، وقد بدأت بثها اليومي في بور أوبرانس منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ومن ثم في المناطق خارجها على نحو تدريجي مع تركيب أجهزة

نقل الإرسال. وكان رد فعل الجمهور إيجابياً تجاه هذه المبادرة، فيما كانت المشاركة في البرامج الإذاعية للبعثة من جانب جميع المستويات الاجتماعية للسكان مشاركة مشجعة.

٧٩ - واستقطبت مراكز الإعلام المتعدد الوسائط التسعة، منذ إنشائها في أيار/مايو ٢٠٠٧، ما مجموعه ٤٥ ٠٠٠ من أبناء هايتي (٣١ في المائة منهم نساء) شاركوا في طائفة واسعة من أنشطة الاتصال المدعومة من جانب البعثة، مثل حلقات العمل والحلقات الدراسية والتدريب الموجه إلى السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وسائر شركاء البعثة. ورغم تعرض مركز وسائط الإعلام في لي كاي للنهب خلال الاضطرابات التي حدثت في نيسان/أبريل، فمن المتوقع أن يفتح المركز أبوابه من جديد في أيلول/سبتمبر.

حادي عشر - الجوانب المالية

٨٠ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦١/٦٢ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مبلغ ٩١٦ ٥٠٠ ٥٧٤ دولار، أي ما يعادل ٤٧ ٩٠٩ ٧٠٠ دولار شهرياً، للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على المبالغ التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨١ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٩٦,٧ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ فقد بلغ ١,٨ بليون دولار.

٨٢ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات وبشرطة نظامية في البعثة ٢٧,٥ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

ثاني عشر - الملاحظات والتوصيات

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت عملية تحقيق الاستقرار في هايتي لنكسة كبيرة نتيجة اضطرابات نيسان/أبريل، مع ما أعقب ذلك من لوم الحكومة، ومن وقوع المشاكل المطولة إزاء التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة. وفي ظل تأخير اعتماد البرامج الحكومية وتنفيذها، واستمرار الشلل في العملية

التشريعية، وتقويض ثقة جمهور هايتي ومن ثم صرف النظر عن توظيف الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية التي لا غنى عنها للانتعاش الطويل الأجل، زادت سلسلة الأحداث هذه من وطأة معاناة شعب هايتي وضاعفت المشاكل الناجمة عن الاتجهات العالمية السلبية.

٨٤ - ومن اللازم أن يضع أهل هايتي وشركاؤهم هذه الفترة خلف ظهورهم، وأن يلتفتوا بعزم متجدد إلى المهام التي تنتظرهم. ويشكل الاتفاق المبرم في ٣١ تموز/يوليه المتعلق بتعيين رئيس وزراء جديد خطوة مهمة نحو وضع عملية تحقيق الاستقرار على المسار الصحيح. ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير، على نحو ما تبينه خطة التوظيف المعروضة في الفرع تاسعا من هذا التقرير، وسيكون مطلوبا من هايتي، قيادة وشعبا، وكذلك من البعثة والمجتمع الدولي بصفة عامة بذل المزيد من الجهود المستمرة لتعويض ما ضاع من وقت.

٨٥ - أما في داخل هايتي، فيمكن أن يتيح تعيين رئيس وزراء جديد فرصة جديدة للمضي قدما. وعند المنعطفات الخطيرة، لا بد أن تتعاون الجهات الفاعلة من كافة الانتماءات السياسية ومختلف فروع الحكم كي تعمل سوية لخدمة الصالح العام. وتشمل المهام الملحة التي تتطلب أولوية الاهتمام من جانب الحكومة، مدعومة من الشركاء، اتخاذ تدابير قصيرة الأجل من شأنها تلبية الاحتياجات العاجلة لشعب هايتي ومساعدته على التصدي لأزمة الغذاء والوقود العالمية المستمرة؛ وإنجاز التخطيط الذي شُرِع فيه مع عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ وإشراك الجهات المانحة؛ ومواصلة دعم البرامج الرامية إلى تعزيز هياكل سيادة القانون في البلد. ويتسم تجديد الجهود الرامية إلى تعزيز التواصل بين سلطات هايتي والجمهور وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بالأهمية الحيوية لكفالة ما يلزم لتحقيق الاستقرار من تعاون واسع النطاق.

٨٦ - وما زال استمرار نشر البعثة أمرا لا غنى عنه أيضا. فكما أوضحت أحداث نيسان/أبريل، ما زال عنصر الأمن التابع للبعثة يضطلع بدور حيوي في كفالة استقرار البلد. وفي الوقت نفسه، تسهم البعثة مساهمة رئيسية في استقرار هايتي في الأجل الطويل عن طريق ما تقدمه من دعم لتعزيز مؤسسات سيادة القانون، مع السعي إلى بناء قدرة إدارة الدولة على الصعيدين المركزي والمحلي. وبناء على ذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وبالإبقاء على عنصرها العسكري وعنصر شرطتها عند قوامهما الحالي، كي تتمكن البعثة من مواصلة دعم عملية تحقيق الاستقرار في كل مجال من هذه المجالات.

٨٧ - وبالإضافة إلى دعم عملية حفظ السلام، سيقضي الأمر إشراك المجتمع الدولي بصفة عامة لإحراز تقدم حقيقي. كما أن تقديم الدعم الثنائي، عن طريق توفير التدريب المتخصص

وتمويل الهياكل الأساسية الضرورية، أمر جوهري وسيظل كذلك في لجهود بناء المؤسسات. وقد شجعت شعب هايتي الاستجابة السخية من الجهات المانحة لأزمة نيسان/أبريل تشجيعا كان في أمس الحاجة إليه في وقت من الأوقات الصعبة بشكل خاص. إلا أن المشقة البالغة ما زالت مستمرة، على نحو ما بيّنه هذا التقرير. وستسبب هذه المشقة في زيادة زعزعة الاستقرار ما لم يجز التصدي لها. وستكون المساعدة الفورية حيوية بشكل خاص في الأسابيع المقبلة فيما تواجه الأسر الهايتية المزيد من المعاناة الاقتصادية المرتبطة بالعودة إلى المدارس في ظروف تتسم بازدياد تكلفة المعيشة.

٨٨ - وقد أبرزت الأحداث التي وقعت على مدى الأشهر الأربعة الماضية استمرار هشاشة ما تم إنجازه حتى الآن. إلا أنه يتعين ألا يُترك لها المجال لتصبح مصدرا لتثييط العزيمة. بل ينبغي أن تكون بمثابة تذكير بأن عمليات تحقيق الاستقرار قلما تجري بسلاسة، وبأنها تتأثر بمستوى تعاون الجهات الفاعلة المحلية وبالعوامل الخارجية، وينبغي النظر إليها كجزء من جهود طويلة الأجل لتحقيق السلام وبناء المؤسسات بما يستلزم الصبر والمثابرة. ولذلك ينبغي أن تعمل الصعوبات المصادفة مؤخرا على تقوية العزم من جانب جميع القادرين على الإسهام من أجل الإبقاء على مشاركتهم وزيادتها، بهدف درء أي انتكاسة أخرى، وكفالة مضي هايتي قدما نحو الاستقرار.

٨٩ - وأود الاحتتام بالإعراب عن خالص شكري لممثلي الخاص، هادي العنابي، ولرجال البعثة ونسائها على ما يبدونه من شجاعة وتفان لتحقيق استقرار هايتي، وكذلك للحكومات التي زودت العملية بالقوات وبالشرطة.

النقاط المرجعية ومؤشرات إحراز التقدم في مجالات التوطيد الرئيسية: ٢٠٠٨-٢٠١١

أولا - الحوار السياسي والانتخابات	
<p>النقطة المرجعية: مواصلة إحراز تقدم في تسوية الخلافات السياسية عن طريق الحوار ونجاح إنجاز دورة انتخابية تتوج بعملية سلسلة لتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا في عام ٢٠١١</p> <p>تشمل شروط إحراز التقدم استمرار الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الهايتية الرئيسية لوضع نهج شامل وتعاوني (بالاستناد إن أمكن إلى خارطة طريق متفق عليها من نوع ما أو قيام الفرعين التشريعي والتنفيذي بوضع جدول أعمال مشترك)؛ وتوفير الدعم الأمني واللوجستي والتقني من جانب البعثة؛ مع ما يلزم من تمويل ثنائي لإتاحة إنجاز الدورة الانتخابية وتعزيز المؤسسات المعنية</p>	
السنة ^(١)	مؤشرات التقدم
٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> تشكيل حكومة جديدة، وقبول برنامج سياساتها العامة على نطاق واسع تحديد الجهود المبذولة لبناء توافق الآراء بشأن سبل معالجة المسائل الملحة التي تواجه البلد، بالاعتماد على التعاون بين الأحزاب السياسية وفروع الحكم، وكذلك التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني التحضير لانتخابات ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وتحديد موعدها، على أساس القانون الانتخابي الصادر مؤخرا
٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> مواصلة اتباع النهج التعاوني في إيجاد الحلول لمشاكل هائتي السياسية والاقتصادية والاجتماعية توخي الجدول الزمني الانتخابي إجراء انتخابات لتحديد مجلس النواب وثلث آخر من أعضاء مجلس الشيوخ، فضلا عن إجراء الانتخابات المحلية. (الانتخابات: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أداء القسم من جانب مجلس النواب الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠). إحراز تقدم نحو إنشاء مجلس انتخابي دائم
٢٠١٠-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> عقد الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ستكون مواصلة اتباع نهج تعاوني في إيجاد حلول لمشاكل هائتي قد أتاحت إحراز تقدم في معالجة الأهداف المشتركة (ربما في أمور منها مكافحة الفساد، وإصلاح الأنظمة التي تخضع لها الأحزاب السياسية، واستكشاف سبل معالجة الأحكام المثيرة للمشكلات من الدستور عام ١٩٨٧) قدرة مؤسسات هائتي على إجراء الانتخابات بأقل قدر من الدعم الدولي تولي رئيس منتخب ديمقراطيا لمهامه في عام ٢٠١١.

(١) يضم هذا الجدول عددا من الأهداف والمواعيد المستهدفة المستمدة من مختلف الخطط الوطنية، ومنها بوجه خاص خطط هائتي لإصلاح مؤسسات البلد المعنية بسيادة القانون، وذلك تيسيرا لإطلاع الدول أعضاء في مجلس الأمن عليها. ورغم الاتفاق عموما على ضرورة إحراز تقدم في هذه المجالات، ينبغي ملاحظة أن عددا من التواريخ قابل للتغيير، وسيجري تعديل هذه التواريخ حسب الاقتضاء لتكون عاملا يساهم في تطور الظروف في الميدان ولمراعاة حوار البعثة الجاري مع السلطات الهايتية.

ثانيا - بسط سلطة الدولة	
<p>النقطة المرجعية: بسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات حكومية ديمقراطية تتسم بالشرعية والشفافية والخضوع للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، بحيث تكون لها القدرة على جباية الأموال وصرفها لصالح السكان، بما في ذلك إنشاء نظام لإدارة الحدود ويتمتع بمقومات الاستمرار تشمل شروط إحراز التقدم اتباع القيادة السياسية الهايتية نمحا تعاونيا في اعتماد استراتيجية لتعزيز القدرات الإدارية على الصعيدين المركزي والمحلي وفي تعزيز توافق الآراء بشأن ترتيبات إرساء اللامركزية؛ واستمرار الدعم التقني المقدم من البعثة؛ وتقديم الخبرة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف للمساعدة على بناء القدرات، وتوفير الموارد لاحتياجات الهياكل الأساسية</p>	
السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • توضيح عملية لتعزيز القدرات في مجال الإدارة واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي، بما يتيح مواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد^(٢) • مواصلة إحراز تقدم نحو وضع نهج شامل لإدارة الحدود
٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة إحراز التقدم نحو تعزيز القدرات في مجال الإدارة واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي • مواصلة إحراز تقدم نحو وضع نهج شامل لإدارة الحدود
٢٠١٠-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> • اتباع نهج شامل لإدارة الحدود، وقدرة أساسية في هذا المجال تتحقق بإنشاء ما يلزم من مؤسسات وهياكل أساسية، تستند إلى مزيد من الدعم الدولي حسب الاقتضاء • تحسين القدرة على جباية الأموال وصرفها لصالح السكان بتعزيز المؤسسات على الصعيدين المركزي والمحلي، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات سليمة ومستدامة لتطبيق اللامركزية • تعزيز القدرات التشريعية والرقابية للبرلمان

(٢) بالإضافة إلى عدد من المبادرات الثنائية الجارية في هذا المجال، أعدت حكومة أليكسيس محططا شاملا لإصلاح الدولة. ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق السلطات الهايتية على عملية لتنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي إلى تيسير تحديد مؤشرات أدق للتقدم.

ثالثا - كفالة الأمن والاستقرار

النقطة المرجعية: إنشاء هيكل أممي مستدام يمكن هائتي من التصدي بفعالية للتهديدات المحتملة داخل البلد وعلى طول حدوده البرية والبحرية، مع احترام المعايير الدولية والحريات الفردية في نفس الوقت

تشمل شروط إحراز التقدم مواصلة إعطاء السلطات الهايتية أولوية لاتخاذ القرارات الضرورية فيما يتعلق بتنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وكفالة توافق لآراء بشأن هيكل أممي شامل ومناسب؛ وتقديم الدعم من جانب البعثة في المجال التنفيذي وفي بناء القدرات؛ مع توفير الخبرة والدعم على المستوى الثنائي لاحتياجات الهياكل الأساسية

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • بالاستناد إلى ما أحرز من تقدم حتى الآن، مواصلة الإنجازات في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، بالاعتماد على التعاون بين قوات الأمن الدولية والهايتية • تعزيز وجود الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، على طول الحدود البرية والبحرية • إحراز تقدم في بلوغ الأهداف التي حددتها خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية <ul style="list-style-type: none"> ○ بدء تدريب الفوجين العشرين والحادي والعشرين للشرطة الوطنية الهايتية (حوالي ٧٠٠ من طلاب مدرسة الشرطة لكل فوج) ○ مواصلة عملية التأهيل ○ إنشاء الهياكل الأساسية للشرطة الوطنية الهايتية ○ تعزيز القدرات التقنية للشرطة الوطنية الهايتية في مجال أعمال الشرطة القضائية • قيام اللجنة الرئاسية بإصدار النتائج فيما يتعلق بتعزيز الأمن في هائتي • الشروع في عملية تسجيل الأسلحة
٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • مواصلة الدورات الأمنية على طول الحدود وفي جميع أرجاء البلد • إحراز مزيد من التقدم في بلوغ الأهداف التي حددتها خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية <ul style="list-style-type: none"> ○ سيسفر تخرج الفوجين العشرين والحادي والعشرين إلى جانب زيادة التعيين والتدريب عن زيادة يصل مجموعها إلى ٢ ٥٠٠ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ ○ إحراز تقدم في تنمية قدرات حرس السواحل ○ مواصلة تعزيز القدرات الإدارية للشرطة الوطنية الهايتية وتدريب موظفي الإدارة المتوسطة والعليا ○ الشروع في صياغة خطة تطوير لمتابعة الخطة الحالية لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية • تتيح زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاضطلاع بالمهام الوظيفية والجغرافية ومعاودة النظر في تشكيل القوات الدولية • مواصلة تسجيل الأسلحة في إطار برنامج حكومة هائتي لتسجيل الأسلحة

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١١-٢٠١٠	<ul style="list-style-type: none"> • سيحرز مزيد من التقدم خلال هذه الفترة في كل المجالات التي عرضتها خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، ولكي يتحقق أو يكاد يتحقق بحلول نهاية عام ٢٠١١ عدد من الأهداف الرئيسية لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية: <ul style="list-style-type: none"> ○ بلوغ قوام للشرطة الوطنية الهايتية ما يصل إلى ١٤ ٠٠٠ من الضباط المدربين وضباط العمليات؛ وإنجاز عملية تأهيل الشرطة الوطنية الهايتية ○ قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على توفير خدمات الشرطة الأساسية على نطاق البلد • اتخاذ ترتيبات متواصلة لتوفير الأمن على طول الحدود البرية والبحرية، بالاعتماد على المساعدة الدولية والأنشطة الثنائية التكميلية حسب الاقتضاء • يتيح هذا الأمر بدوره إجراء تقييم شامل للمتطلبات المتبقية من المساعدة الدولية • اعتماد مزيد من خطط تطوير الشرطة الوطنية الهايتية • إنجاز عملية تسجيل حوالي ٣١ ٠٠٠ قطعة سلاح

رابعاً - سيادة القانون وحقوق الإنسان

النقطة المرجعية: إنشاء نظام قضائي وجنائي يتسم بالاستقلالية والمصدقية ويحترم ويعزز حقوق الإنسان ويكون متاحاً لجميع المواطنين

تشمل شروط إحراز التقدم مواصلة السلطات الهايتية إعطاء أولوية لاتخاذ القرارات الضرورية، ومواصلة الدعم المقدم من البعثة في المجال التنفيذي وبناء القدرات، وتوفير الخبرة على المستوى الثنائي والتبرعات لتلبية احتياجات الهياكل الأساسية

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • وفقاً للخطة الوطنية لإصلاح العدالة ودعم القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة باستقلال القضاء الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ <ul style="list-style-type: none"> ○ إنشاء المجلس الأعلى للقضاء ○ إعادة فتح كلية القضاء وبدء أول تدريب أثناء الخدمة ○ إحراز تقدم نحو إنشاء دوائر متخصصة في الجرائم الكبرى ○ تحديد الإصلاحات الملحة المتعلقة بمدونات الإجراءات الجنائية، بما في ذلك الأنظمة الأساسية للمساعدين القضائيين • سعياً إلى تحقيق الأهداف التي حددتها الخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون <ul style="list-style-type: none"> ○ إحراز تقدم نحو زيادة حيز مخادع السجون ○ تخريج ٢٢٦ موظفاً من موظفي السجون؛ وتدريب كبار المديرين والمشرفين؛ ووضع السياسات والإجراءات ذات الصلة • إحراز تقدم نحو اعتماد قانون لمكتب حماية المواطنين
٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • وفقاً للخطة الوطنية لإصلاح العدالة ودعم القوانين الثلاثة المتعلقة باستقلال القضاء الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ <ul style="list-style-type: none"> ○ إنشاء مفتشية قضائية ○ إحراز تقدم نحو وضع تشريعات وزارة العدل والأمن العام وهيكلها التنظيمي ○ إنشاء وحدة للتخطيط والبرمجة الاستراتيجيين تؤدي عملها داخل وزارة العدل والأمن العام لتوجيه تنفيذ عملية إصلاح العدالة ○ شروع أول فوج لقضاة المحاكم الجزئية في المستقبل (العدد المستهدف ٦٠) في التدريب بكلية القضاء بعد خضوعهم لعملية الاختيار التنافسية • سعياً إلى تحقيق الأهداف التي حددتها الخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون <ul style="list-style-type: none"> ○ زيادة حيز المخادع (الرقم المستهدف ٢٠٠) في مرافق السجون ○ تدريب ٢٧٠ موظفاً آخر من موظفي السجون، وتطوير إدارة الموارد البشرية • التقدم نحو التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان • إحراز مزيد من التقدم نحو تعزيز فعالية مكتب حماية المواطنين

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠١١-٢٠١٠	<ul style="list-style-type: none"> • ستكون خطة إصلاح العدالة قد نفذت في حدود الإطار الزمني لورقة استراتيجية الحد من الفقر، كي يكون النظام القضائي قادرا على دعم الزيادة في المحاكمات والأحكام القضائية المهمة، مع حدوث انخفاض حالات الاحتجاز التحفظي المطول وغير القانوني <ul style="list-style-type: none"> ○ قيام المجلس الأعلى للقضاء بدور هيئة رقابية وتأديبية معنية بالسلك القضائي ○ وجود خارطة جديدة للتخطيط القضائي وفتح محاكم جديدة؛ وحسب التخطيط الوارد في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، تضاف ١٥٠ محكمة صلح جديدة، و ٦ محاكم ابتدائية جديدة، و ٤ محاكم استئناف جديدة إلى المحاكم الموجودة حاليا وعددها ٢٠٠ محكمة صلح و ١٨ محكمة ابتدائية و ٥ محاكم استئناف ○ سيكون التخطيط قائما من أجل توجيه المساعدة الإضافية حسب الاقتضاء • سعي إلى تحقيق الأهداف التي حددها الخطة الاستراتيجية للإدارة الوطنية للسجون، التي ستواصل تقديم التوجيه لجهود المساعدة الدولية الإضافية الضرورية حتى نهاية عام ٢٠١٢ <ul style="list-style-type: none"> ○ ستكون مجموعة أساسية من موظفي ومشرفي السجون قد تلقت ما يكفي من التدريب لتمكينهم من المضي قدما بقدر محدود من المساعدة ○ ستكون الهياكل الأساسية للسجون قد تعززت إلى حد كبير للوصول إلى المجموع المستهدف (٧ ٩٠٠ حيز إضافي للمخادع بحلول عام ٢٠١٢) • قيام مكتب حماية المواطنين بمهامه بصورة كاملة وفعالة، بالاستناد إلى دعم إضافي محدود حسب الاقتضاء

خامسا - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

النقطة المرجعية: سيتطلب تحقيق الاستقرار الدائم الحيلولة دون وقوع أي انخفاض آخر في أحوال المعيشة، وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات المستضعفة، وحدوث تحسن ملموس في مستويات معيشة السكان وإيجاد الظروف المواتية للانعاش الاقتصادي

تشمل شروط إحراز التقدم اتخاذ القرارات اللازمة في مجال السياسات من جانب القيادة الهايتية للمساعدة على تلبية الاحتياجات الملحة وإيجاد إطار للاستثمار والتنمية؛ وقيام الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بتجديد جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة؛ وسخاء ما تقدمه الجهات المانحة على نحو منسق ومستمر؛ والمشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص في هايتي وفي الخارج

السنة	مؤشرات التقدم
٢٠٠٨-٢٠١١	<ul style="list-style-type: none"> • تقديم المساعدة^(٣) الرامية إلى تلبية الاحتياجات الملحة لشعب هايتي، بالاعتماد على الدعم المقدم من المجتمع الدولي والتبرعات المقدمة من القطاع الخاص <ul style="list-style-type: none"> ○ تقديم المساعدة في مجال الأغذية والزراعة ○ إحراز تقدم نحو تحسين توافر التعليم ○ دعم التحسين في مجال الصحة، عن طريق حملات التحصين ○ دعم وضع المشاريع القائمة على كثافة العمالة • تحسين بيئة الأعمال التجارية <ul style="list-style-type: none"> ○ إحراز تقدم في إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية لتشجيع الأعمال التجارية والاستثمار ○ إحراز تقدم في مشاريع البنى التحتية الرئيسية، بوسائل منها تقديم المساعدة الثنائية • ينبغي أن تشمل النتائج المراد تحقيقها بحلول نهاية الفترة ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تحقيق تحسن قابل للقياس في توافر التعليم الأساسي لجميع أبناء هايتي ○ تحقيق تحسن قابل للقياس في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مع توقعات استمرار النمو على مدى عدة سنوات متتالية) ○ زيادة إيجاد فرص العمل ○ زيادة الاستثمار المباشر الداخلي والأجنبي ○ تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي ○ تحقيق زيادة في إيرادات الدولة ○ السيطرة فعلياً على التضخم ○ تحسن الأداء بشكل يمكن قياسه في مجال الخدمات الأساسية ○ انخفاض النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم انخفاضاً كبيراً

(٣) سيتيح تجدد المناقشات بين السلطات الهايتية والشركاء الدوليين بشأن عملية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية توضيح مؤشرات التقدم المحددة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)

البلد	ضباط الأركان		الأفراد		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الأرجنتين	-	٩	٢٢	٥٣٠	٥٦١
الأردن	-	١٠	-	٧٥٠	٧٦٠
إكوادور	-	١	-	٦٦	٦٧
أوروغواي	-	١٢	٥٥	٩٦٧	١٠٣٤
باراغواي	-	-	-	٣١	٣١
باكستان	-	١	-	-	١
البرازيل	-	١٤ ^(أ)	٦	١٩٣ ^(ب)	١٢١٣
بوليفيا	-	٣	٦	٢٠٩	٢١٨
بيرو	-	٥	-	٢٠٥	٢١٠
سري لانكا	-	١٠	-	٩٤٩	٩٥٩
شيلي	-	٦	٦	٤٨٧	٤٩٩
غواتيمالا	-	٥	٧	١٠٧	١١٩
فرنسا	-	٢	-	-	٢
الفلبين	-	٢	١١	١٤٤	١٥٧
كرواتيا	-	٣	-	-	٣
كندا	-	٤	-	-	٤
نيبال	-	١١	١٣	١٠٨٦	١١١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٣	-	-	٤
المجموع	١	١٠١	١٢٦	٦٧٢٤	٦٩٥٢

(أ) بما في ذلك قائد القوة.

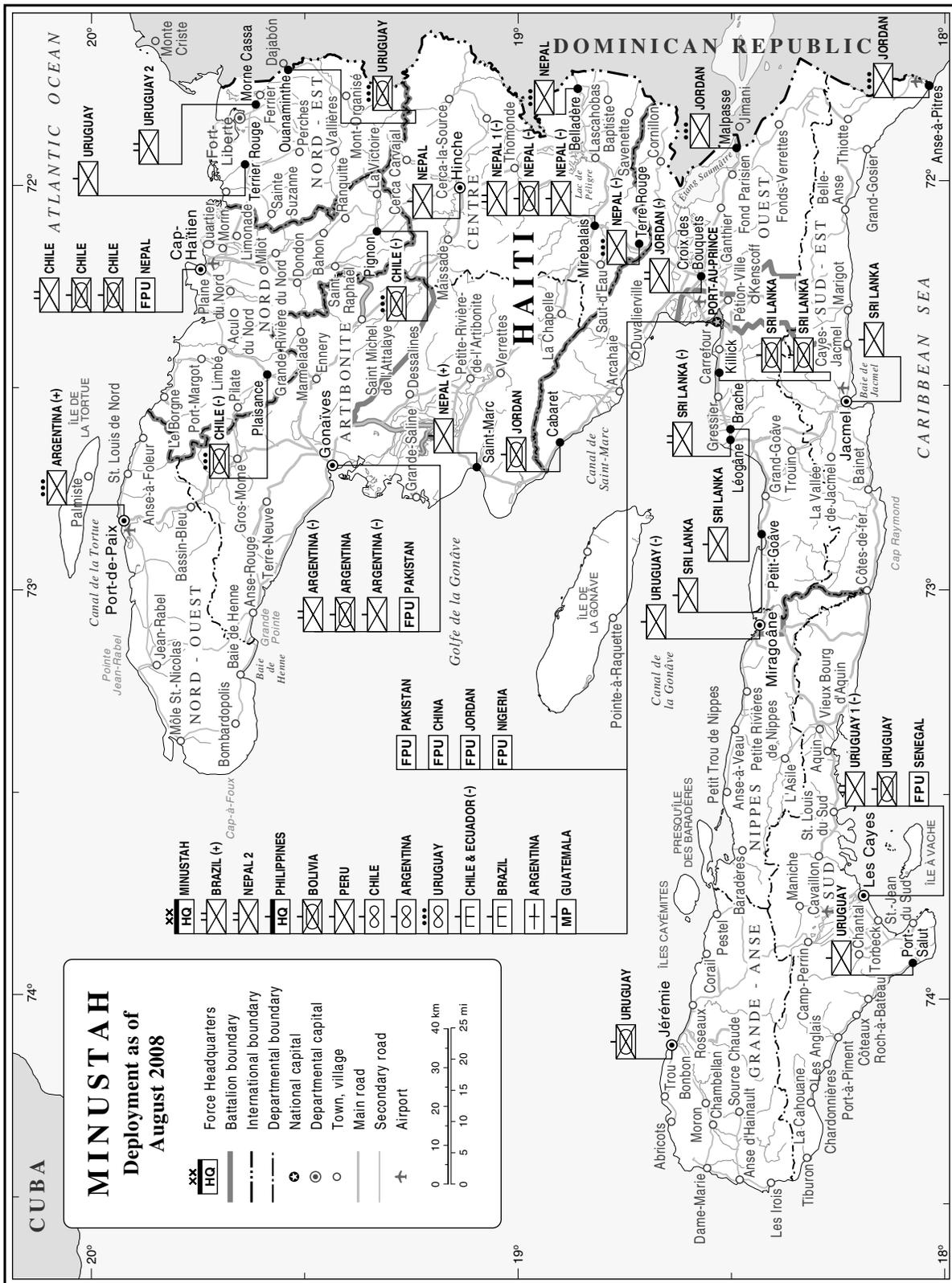
(ب) بما في ذلك ضابط بوليفي واحد يخدم في سلك الوحدة البرازيلية.

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد
شرطة ووحدات شرطة نظامية (في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة النظامية		المجموع
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
الاتحاد الروسي	-	٧	-	-	٧
لأرجنتين	-	٤	-	-	٤
الأردن	-	١٩	-	٢٩٠	٣٠٩
إسبانيا	٣	٣٩	-	-	٤٢
استراليا	-	-	-	-	-
أوروغواي	-	٦	-	-	٦
إيطاليا	-	٥	-	-	٥
باكستان	-	-	-	٢٤٩	٢٤٩
البرازيل	-	٣	-	-	٣
بنين	-	٤٠	-	-	٤٠
بوركينافاسو	-	١٩	-	-	١٩
تركيا	٢	٥٤	-	-	٥٦
تشاد	-	١	-	-	١
توغو	-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٦	-	-	٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	٢	-	-	٢
رواندا	-	١١	-	-	١١
رومانيا	٨	١٤	-	-	٢٢
سري لانكا	-	٣٣	-	-	٣٣
السلفادور	-	٤	-	-	٤
السنغال	-	٦٣	-	٨٥	١٤٨
شيلي	١	١٢	-	-	١٣
صربيا	١	٤	-	-	٥
الصين	٢	١٢	٥	١٢٠	١٣٩
غرينادا	-	٣	-	-	٣
غينيا	٤	٨٤	-	-	٨٨
فرنسا	٢	٥٠	-	-	٥٢
الفلبين	٥	١٢	-	-	١٧
الكامرون	١	٢٣	-	-	٢٤
كرواتيا	-	١	-	-	١
كندا	٧	٨٦	-	-	٩٣
كوت ديفوار	٥	٤٠	-	-	٤٥
كولومبيا	-	٢	-	-	٢

البلد	أفراد الشرطة		وحدات الشرطة النظامية		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
مالي	-	-	٥٠	-	٥٠
مدغشقر	-	-	١	-	١
مصر	-	-	٢٨	-	٢٨
نيبال	٣	٧	١١٨	١٦٤	١٦٤
النيجر	٢	-	-	٦٣	٦٣
نيجيريا	-	١٨	١٠٧	١٣١	١٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥	-	-	٣٧	٣٧
اليمن	-	-	-	١	١
المجموع	٥٢	٣٠	٩٦٩	١٩٢٥	١٩٢٥



Department of Field Support
Cartographic Section